



التداول بناءً على معلومات داخلية



ما المعلومات الداخلية؟

يُقصد بالمعلومات الداخلية أي معلومة تتعلق بورقة مالية متداولة ولا تكون معلنة لعموم الجمهور وليست متوافرة لهم بأي شكل آخر، ويدرك الشخص العادي بالنظر إلى طبيعتها ومحتواها أن إعلانها أو توفيرها للجمهور يؤثر تأثيراً جوهرياً في سعر الورقة المالية أو قيمتها.



كيف يتم التداول بناءً على معلومات داخلية؟

يُعدّ التداول قد تم بناءً على معلومات داخلية عند قيام شخص مطلع مثل عضو مجلس الإدارة، أو المسؤول التنفيذي، أو منسوبي المراجع الخارجي لحسابات الشركة المصدرة للورقة المالية ذات العلاقة بالمعلومات الداخلية، أو أي موظف أو عضو في لجنة لدى تلك الشركة، أو الشخص الذي يحصل على المعلومات الداخلية من خلال علاقة عائلية بما في

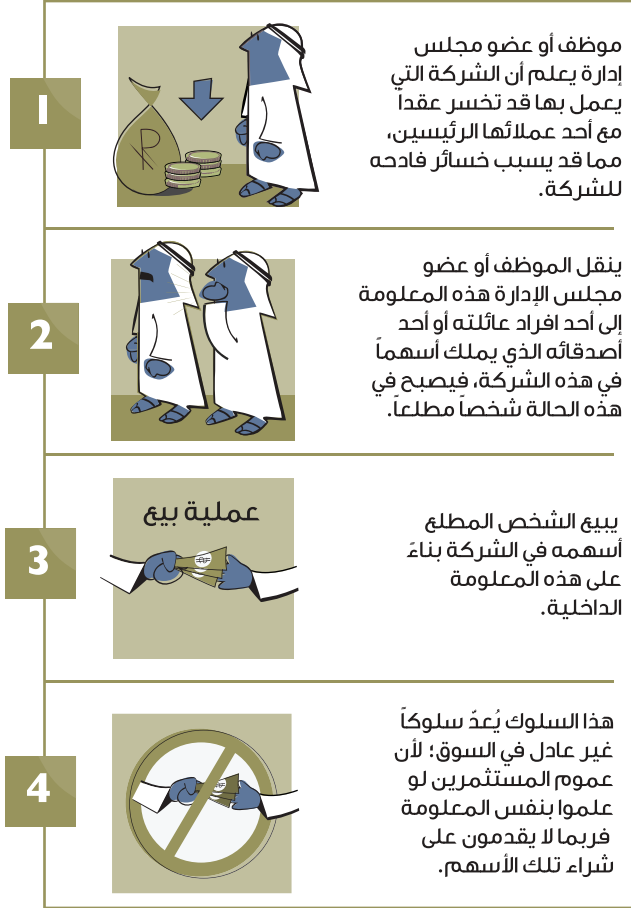
ذلك أي شخص له علاقة بالشخص الحاصل على المعلومة الداخلية أو علاقة عمل أو علاقة تعاقدية، بالتداول بشكل مباشر أو غير مباشر بناءً على تلك المعلومات الداخلية. أيضاً يشمل ذلك تداول الشخص غير المطلع بشكل مباشر أو غير مباشر بناءً على تلك المعلومات الداخلية من خلال حصوله عليها من شخص آخر وهو يعلم أو يجدر به أن يعلم أن هذه المعلومات هي معلومات داخلية. ويُعدّ التداول بناءً على معلومات داخلية أحد السلوكيات المخالفة للمادة الخمسين من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 30) وتاريخ 02 / 06 / 1424 هـ .



عقوبة التداول بناءً على معلومات داخلية:

يُعدّ التداول بناءً على معلومات داخلية إحدى الجرائم الجنائية

2- مثال على عملية البيع:



في المملكة العربية السعودية، لذا يُحظر على كل من الشخص المطلع وغير المطلع التداول بناءً على معلومات داخلية. أما التحقيق والادعاء في التداول بناءً على معلومات داخلية فأحد اختصاصات هيئة التحقيق والادعاء العام؛ وذلك لكونه جريمة جنائية تصل عقوبتها إلى السجن.

أمثلة على التداول بناءً على معلومات داخلية:

1 - مثال على عملية الشراء:



دور الهيئة فيما يتعلق بحظر التداول بناءً على معلومات داخلية:

تقوم الهيئة (بصفتها الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ) بحظر التداول بناءً على معلومات داخلية من خلال إلزام الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية بعدم الإفشاء عن أي معلومات أو تطورات جوهرية لجهات أخرى لا يقع على عاتقها التزام بالمحافظة على سرية المعلومات وحمايتها، مع التأكيد لضرورة اتخاذ تلك الشركات لجميع الخطوات اللازمة لضمان عدم تسرب أي من تلك المعلومات أو التطورات قبل تزويد الهيئة بها وإعلانها للجمهور وفق الضوابط الخاصة بذلك.

كذلك تقوم الهيئة (بصفتها الجهة المعنية بحماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب) بمراقبة وتحليل التداولات التي تمت خلال فترات إعلانات الشركات من قبل أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، وأعضاء لجان الشركة، والأشخاص المطلعين وأي شخص ذي علاقة بالأشخاص المطلعين، إضافة إلى مراقبة وتحليل التداولات التي تمت من قبل تلك الأطراف قبل صدور أي إعلانات جوهرية ذات علاقة وعند حدوث أي تغيير في معدل التداولات اليومية، وفي ضوء ذلك يجري رصد التداولات التي يُشتبه في كونها تمت بناءً على معلومات داخلية، ومن ثم تحال إلى هيئة التحقيق والادعاء

الأثار السلبية للتداول بناءً على معلومات داخلية:

يؤدي التداول بناءً على معلومات داخلية إلى العديد من الآثار السلبية التي يتمثل أبرزها في التالي:

التأثير في سعر الورقة المالية بشكل غير مبرر وفقاً للمعلومات الحالية المتاحة للجمهور.

الإضرار بثقة المستثمرين تجاه السوق المالية.

تحقيق عوائد بشكل غير عادل للسوق.

- عدم إجراء أي تداولات على تلك الأوراق المالية دون إبلاغ الإدارات المختصة بذلك.

تعزيز مفاهيم أطلاقيات العمل

تقنية المعلومات

- منع مشاركة المراسلات بالبريد الإلكتروني مع المواقع الإلكترونية الأخرى.
- تحديد صلاحية الاطلاع على المعلومات الداخلية.

التوعية والتدريب المستمر

- التحذير المستمر من مخاطر وعقوبات تسريب المعلومات الداخلية.
- إعداد اختبارات دورية لقياس مستوى الوعي والفهم لمفهوم المعلومات الداخلية.

الحواجز الداخلية للإدارات Chinese Walls

- تحديد صلاحية الدخول إلى الإدارات ذات العلاقة بالمعلومات الداخلية لتكون فقط للموظفين المعنيين بها.
- التأكد من عدم حمل أي من الوثائق خارج تلك الإدارات.

تعزيز مبدأ الإفصاح

العام لاستكمال الاجراءات النظامية. وقد تم خلال العام 2015 م الانتهاء من إجراءات 25 قضية تداول بناءً على معلومات داخلية.

كيف يمكن أن أساهم في حماية المعلومات الداخلية من التسرب؟

السياسات والإجراءات الداخلية

- حصر الأشخاص المطلعين بالقائمة والعمل على تقليص عددهم.
- وضع إجراءات للتعامل مع الأطراف الأخرى خارج الشركة.
- تفعيل دور إدارتي الالتزام والرقابة الداخلية.
- إعداد تقارير دورية تعكس مستوى الالتزام بسياسات وإجراءات الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية.
- إعداد آلية لتقييم مخاطر تسرب المعلومات الداخلية (Risk-Based Approach).
- إجراء اتفاقيات الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية (Confidentiality Agreements).

- حماية الوثائق ومنع حملها خارج مواقع العمل المخصصة لها.

الإفصاح عن الأوراق المالية المملوكة في الشركة

- إفصاح الموظفين عن الأوراق المالية التي يمتلكونها في الشركة.

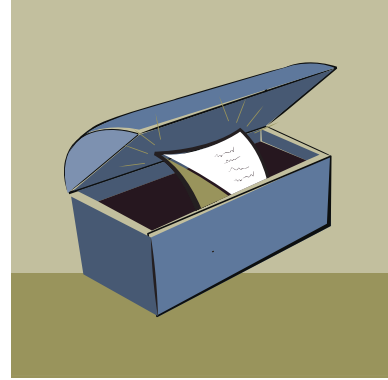
وينبغي مراجعة تلك السياسات والإجراءات مرة واحدة على الأقل سنوياً لتقييم مستوى كفاءتها وإجراء أي تعديلات عليها إضافة إلى ضرورة تغطيتها لجوانب مختلفة مثل تلك المتعلقة بكيفية التعامل مع أطراف خارجية.

حصر الأشخاص المطلعين بقائمة والعمل على تقليص عددهم قدر الإمكان:

تحدد الشركة من خلال هذه الطريقة قائمة لأسماء الأشخاص المطلعين على المعلومات الداخلية بشكل مباشر إضافة إلى أسماء الأشخاص الآخرين الذين من المحتمل اطلاعهم على تلك المعلومات مثل موظفي المراجعة الداخلية وموظفي إدارة تقنية المعلومات والأطراف الأخرى ذات العلاقة خارج الشركة مثل المراجع الخارجي، يلي ذلك قيام الشركة بتقييم جدوى ضرورة اطلاعهم على تلك المعلومات والعمل على تقليص عددهم قدر الإمكان، علاوة على تحديد ضوابط معينة لدخول الشخص في قائمة الأشخاص المطلعين والتأكد من فهمه للعقوبات المترتبة على تسريب المعلومات الداخلية أو الاستفادة منها بشكل غير عادل.

التعامل مع الأطراف الأخرى خارج الشركة:

اتخاذ الشركة لجميع السياسات والإجراءات الكفيلة بحماية المعلومات الداخلية من التسرب عند ضرورة التعامل مع



كيف يمكن للشركة أن تساهم في حماية المعلومات الداخلية من التسرب؟

1) السياسات والإجراءات الداخلية:

قيام الشركة بإعداد سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة تكفل حماية المعلومات الداخلية من التسرب والعمل على تطبيقها مع تحديثها بشكل دوري، بحيث تساهم هذه السياسات والإجراءات في تحديد آلية الاطلاع على المعلومات الداخلية وكيفية حمايتها من التسرب من خلال أنظمة تقنية تساهم في ذلك مع غيرها من الطرق الأخرى، إضافة إلى ضرورة تعهد كل من أعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين، وبقية موظفي وأعضاء لجان الشركة، بالالتزام بتلك السياسات والإجراءات.

إعداد تقارير دورية تعكس مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بالحفاظ على سرية المعلومات الداخلية:

يمكن للشركة الاستعانة بطرف مستقل لإعداد سياسات وإجراءات داخلية تساهم في الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية وتقييم مستوى الالتزام بها بشكل مستمر من قبل كل من أعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين، والمراجع الخارجي، وبقية موظفي وأعضاء لجان الشركة، إضافة إلى الأطراف الأخرى ذات العلاقة خارج الشركة؛ وذلك من خلال إعداد تقارير دورية تعكس نتائج الالتزام بتلك السياسات والإجراءات ومشاركتها مع الجمهور لتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.

إعداد آلية لتقييم مخاطر تسرب المعلومات الداخلية (Risk-Based Approach):

من خلال هذه الآلية، يمكن للشركة تقييم مستويات مخاطر تسرب المعلومات الداخلية بناءً على معايير معينة مثل تحديد الإدارات أو الأشخاص ذوي العلاقة المباشرة بتلك المعلومات وغيرها من المعايير الأخرى، مما يمكن الشركة من التركيز بشكل مكثف على وضع سياسات وإجراءات تساهم في حماية تلك المعلومات من التسرب بناءً على مستويات المخاطر.

أطراف أخرى خارج الشركة ذات علاقة بإجراءات المعلومات الداخلية، منها تلك السياسات والإجراءات المتعلقة بالتأكد من أن الطرف الآخر مثل المراجع الخارجي أو المستشار المالي أو القانوني لديه القدرة على الحفاظ على تلك المعلومات من التسرب، والتثبت من التزامه بالمحافظة على سرية المعلومات وحمايتها، والتأكد من فهمه للعقوبات المترتبة على تسريب المعلومات الداخلية لأطراف أخرى أو الاستفادة منها بشكل غير عادل، إضافة إلى تضمينه في قائمة الأشخاص المطلعين على المعلومات الداخلية، وغيرها من السياسات والإجراءات الأخرى الكفيلة بحماية تلك المعلومات.

تفعيل دور إدارتي الالتزام والرقابة الداخلية:

تقوم كل من إدارتي الالتزام والرقابة الداخلية بدور مهم في ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية، وعليه يمكن للشركة المساهمة في حماية المعلومات الداخلية من التسرب عن طريق تفعيل دور كل من تلك الإدارتين فيما يتعلق بوضع السياسات والإجراءات التي تساهم في عدم تسرب المعلومات الداخلية أو الاستفادة منها بشكل غير عادل والعمل على المتابعة المستمرة للتأكد من الالتزام بها من قبل كافة موظفي الشركة.

اتفاقيات الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية (Confidentiality Agreements):

عند ضرورة التعامل مع أي أطراف ذات علاقة بالمعلومات الداخلية، يمكن للشركة المساهمة في الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية من خلال توقيع اتفاقيات مع تلك الأطراف تكفل الحفاظ على سرية تلك المعلومات وعدم الاستفادة منها بشكل غير عادل أو إفشاءها لأي جهات أخرى لا يقع على عاتقها الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات وحمايتها.

الإجراءات الأخرى:

قيام الشركة بإعداد سياسات وإجراءات مكتوبة مع العمل على تطبيقها تتعلق بضرورة حماية أعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين، والمراجع الخارجي، وبقية موظفي وأعضاء لجان الشركة للمعلومات الداخلية من خلال تأكيد ضرورة حماية الوثائق الورقية والإلكترونية الخاصة بتلك المعلومات بأرقام سرية مع ضمان بقائها في أماكن آمنة، إضافة إلى منع حمل تلك الوثائق خارج مواقع العمل المخصصة لها.

2) الإفصاح عن الأوراق المالية المملوكة في الشركة:

وذلك من خلال إلزام الشركة موظفيها بالإفصاح عن أي أوراق مالية يمتلكونها في الشركة إضافة إلى إلزامهم بعدم إجراء أي تداولات على تلك الأوراق المالية دون إبلاغ الإدارات المختصة

بذلك مثل إدارة الالتزام وإدارة الرقابة الداخلية، وقيام تلك الإدارات بدورها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتأكد من عدم وجود أي مخالفات للسياسات والإجراءات الخاصة بالحفاظ على سرية المعلومات الداخلية.

3) تعزيز مفاهيم أخلاقيات العمل (Business Ethics):

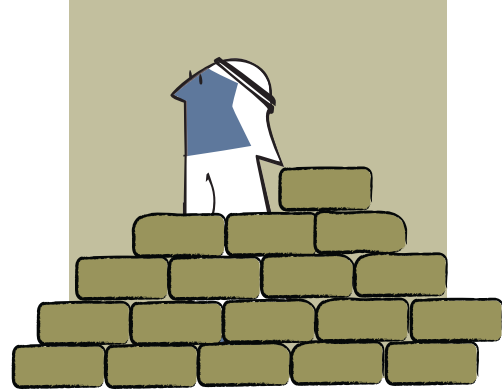
للشركة دور كبير في تعزيز مفاهيم أخلاقيات العمل بين موظفيها من خلال توفير بيئة عمل تحفز الموظفين على التحلي بتلك الأخلاقيات، وعليه فإن تعزيز مثل تلك المفاهيم بين الموظفين مع إعداد اختبارات دورية لقياس مستوى الوعي والفهم لها قد يساهم بشكل غير مباشر في تقليل احتمالية تسرب المعلومات الداخلية أو الاستفادة منها بشكل غير عادل، إضافة إلى إمكانية اكتشاف نقاط الضعف لدى الموظفين تجاه تلك المفاهيم ومعالجتها من خلال دورات تدريبية مكثفة.

4) تقنية المعلومات:

قيام الشركة بوضع أنظمة تقنية تساهم في حماية المعلومات الداخلية من التسرب مع تحديد صلاحية الاطلاع عليها، إضافة إلى اتخاذ السياسات والإجراءات الخاصة بمنع مشاركة المراسلات الإلكترونية الداخلية ذات العلاقة بالمعلومات الداخلية مع المواقع الإلكترونية الأخرى.

5) التوعية والتدريب المستمر:

قيام الشركة بتوعية وتدريب موظفيها بشكل متواصل حول أهمية حماية المعلومات الداخلية من التسرب والعقوبات المترتبة على الاستفادة منها بشكل غير عادل لكونها جريمة جنائية، إضافة إلى قيام الشركة بإعداد اختبارات دورية لموظفيها لقياس مستوى الوعي والفهم لديهم حول آلية حماية تلك المعلومات والآثار السلبية للتداول بناءً عليها مع العمل على إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بحماية المعلومات الداخلية من التسرب بطريقة يسهل على الموظفين فهمها إلى جانب مشاركتها معهم من خلال كافة الوسائل الممكنة.



6) وضع حواجز لمنع تسرب المعلومات الداخلية:

قيام الشركة بالعمل على وضع حواجز في الإدارات ذات العلاقة

بالمعلومات الداخلية تساهم في عدم تسرب تلك المعلومات إلى أشخاص آخرين، مثل قيام الشركة بتحديد صلاحية الدخول لتلك الإدارات لتكون فقط للموظفين المعنيين بها مع العمل بشكل مستمر على مراقبة عدم حمل أي من الوثائق ذات العلاقة بتلك المعلومات خارج الإدارات المعنية.

7) تعزيز مبدأ الإفصاح:

إن التزام الشركة بمبدأ الإفصاح وتحديدًا فيما يتعلق بالإفصاح للجمهور من دون تأخير عن جميع المعلومات والتطورات الجوهرية الخاصة بها وفق الضوابط الخاصة الواردة في قواعد التسجيل والإدراج يساهم بدرجة عالية في تقليل احتمالية تسرب المعلومات الداخلية أو الاستفادة منها بشكل غير عادل من قبل أشخاص آخرين.

لمزيد من المعلومات ، نرجو عدم التردد في مراسلتنا على العنوان التالي:

هيئة السوق المالية
برج الفيصلية - طريق الملك فهد
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص.ب 220022 الرياض 11311
الرقم المجاني: 800 245 1111
فاكس: 00966 1 490 6599
البريد الالكتروني: info@cma.org.sa

حقوق الطبع محفوظة لهيئة السوق المالية
كما يمكنكم زيارة موقعنا الالكتروني على الشبكة الدولية على العنوان التالي:

www.cma.org.sa

هيئة-السوق-المالية.السعودية

